الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالم الإسلامي
بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

د. عبد الناصر سرور(*)

ارتبطت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي في مرحلة الحرب الباردة بمجموعة من المصالح؛ هي: احتواء الاتحاد السوفيتي، والمصالح البترولية في منطقة الخليج العربي، وضمان تدفق النفط إلى أسواقها، وكذلك ضمان أمن إسرائيل – المرتبطة عضويا بها – بل تفوقها استراتيجيا في المنطقة العربية.

كما تجاهلت الإدارات الأمريكية المتتالية قضية الديمقراطية والإصلاحات السياسية في المنطقة، فدعمت أنظمة استبدادية تسلطية، مادامت هذه الأنظمة متفقة مع مصالحها، وذلك في تناقض صريح مع كل ما ترفعه من شعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

لكن منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، سعت الولايات المتحدة إلى تكييف توجهاتها نحو العالم الإسلامي، بالاعتماد على أدوات جديدة، بهدف تغيير الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأصبح موضوع كيفية التعامل مع العالم الإسلامي محط اهتمام السياسات الأمنية والخارجية لإدارة جورج بوش الابن؛ إذ قامت الإدارة الأمريكية برسم استراتيجيتها الأمنية والقومية بهدف القضاء على معارضي أمريكا في العالم الإسلامي، بل

(*) أستاذ العلاقات الدولية المساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

تجاه الحركات الإسلامية ذات النشاط من خارج العالم الإسلامي أيضاً. ودعت الولايات المتحدة إلى ما يسمى بعولمة الأمن المقاوم للإرهاب، وطرحت خيارين لا ثالث لهما؛ فمن لا يكون معها في حربها ضد الإرهاب يكون ضدها. وهذه الدعوة قسمت العالم إلى قسمين؛ معسكر الخير تحت قيادتها؛ ومعسكر الشر. وفي بداية الأحداث رأت الولايات المتحدة أن التهمة لصيقة بالمسلمين والإسلام[1]؛ أى أصبح العرب والمسلمون في بؤرة التعريف الأمريكي للإرهاب، كما تعاملت مع مظاهر الإرهاب وأشكاله، وليس مع جذوره وأسبابه.

وتحاول هذه الدراسة تحليل تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، بوصفها نقطة انطلاق وتحول بشكل واضح، مقارنة مع استراتيجيتها إبان زمن الحرب الباردة.

وتسعى الدراسة لتوصيف التحولات والتوجهات الجديدة للاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، وتفسير أسباب تحولاتها ودوافعها، إضافة إلى رصد الأدوات الجديدة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها تجاه العالم الإسلامي عموما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من عدد من الفروض:

١- أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تعرضت لتحولات كبيرة تكاد تكون جذرية؛ ومن ثم فإن محددات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة متغيرة؛ وذلك لتغير قواعد اللعبة الدولية.

٢- أن الولايات المتحدة تسعى بعد أحداث سبتمبر لتكييف توجهاتها نحو العالم الإسلامي، اعتمادا على أدوات جديدة وأساليب متعددة.

٣- تهدف الولايات المتحدة إلى تغيير الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعالم الإسلامي بما يتلاءم وأجندتها في المنطقة.

٤- تحاول الولايات المتحدة أن تضع قواعد جديدة لجذب الآخرين (دول وفئات وجماعات في العالم الإسلامي) بالقدر نفسه الذي تحاول فيه تغييرهم، من خلال التهديد والوعيد تارةً، والاستمالة والإغراء تارة أخرى.

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على عدد من المناهج الأكاديمية البحيثة الآتية:

١- **منهج نخبة القوة**[٢]: يرى هذا المنهج الافتراضي أن صنع السياسة يتسم أساساً بعدم مشاركة المواطنين أو ممثليهم، وأن السياسات النابعة من هذه العملية تتصف بالتعبير عن مصالح هذه النخبة. ووفقاً لهذا النموذج تتركز السلطة في أيدي عدد محدود من النخبة السياسية الحاكمة ذات المصالح المشتركة والتفضيلات السياسية المتشابهة. وعلى المستوى الداخلي تسعى هذه النخبة للتأثير في الرأي العام وتوجيهه. أما خارجيا فإنها تتبع سياسات تعتمد على القوة، وتؤثر سلباً في الأمن والسلام والاستقرار العالمي.

٢- **منهج النظام الدولي**[٣]: يركز هذا المنهج على أن السياسة الخارجية الأمريكية هي استجابة للمشاكل التي يطرحها النظام الدولي، وأنه في

إطار غياب سلطة مركزية لحفظ الأمن والسلام في العالم، تسعى كل دولة من جانبها لتحقيق مصالحها القومية. ويقلل هذا النموذج من أهمية الاعتبارات الداخلية لعملية صنع السياسة، ويركز على الجانب الخارجي، وهذا ما ترجمته أمريكا عندما غزت العراق، متجاهلة كليا المنظمة الدولية.

٣- **منهج الهيمنة الأيديولوجية**[٤]: ينطلق هذا المنهج من مفهوم المفكر الإيطالي الماركسي أنطونيو غرامشي عن الهيمنة الأيديولوجية أو الثقافية. ومن ثم سيسهم هذا المنهج في فهم طبيعة أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالم الإسلامي الساعية لعولمة قيمها وثقافتها على حساب القيم والثقافة الإسلامية.

تقسيم الدراسة:

لدراسة التحولات الجديدة في سياسة أمريكا تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قسمت الدراسة إلى عدة أجزاء، على النحو الآتي:

- الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي.
- تصنيف المسلمين إلى متشددين ومعتدلين.
- إصلاح التعليم في العالم الإسلامي.
- المساعدات الاقتصادية بوصفها أداة لتحسين سمعة أمريكا في العالم الإسلامي.
- التعاون العسكري والتنسيق الأمني مع الدول الإسلامية.

أولاً- الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي:

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ برز توجه قوى من الأمريكيين يذهب إلى أن المشاكل الجوهرية في العالم الإسلامي ناجمة عن طبيعة النظم السياسية لهذه الدول التي لا تسمح لجميع الفئات – ومنها الفئات الإسلامية – بالمشاركة السياسية، ومن ثم فلابد من إعادة صياغة هيكليات عمل الأنظمة السياسية وآلياتها، بهدف إيجاد نظام رقابة حزبية ومناخ سياسي وفكري مفتوح وحر في العالم الإسلامي[٥].

وفي هذا السياق قال كولن باول: "إن رؤية الرئيس بوش لعملية الإصلاح الشامل تبدأ من تغيير النظام السياسي السلطوي إلى نظام ديمقراطي يعلى من سيادة القانون، ويمكن الشعب من المشاركة، ويتيح لأفراده الفرص لاستخدام مواهبهم الإبداعية". وقد عبر الرئيس بوش أيضاً عن استراتيجيته التي تعتمد على ثلاثة محاور: الاقتصاد والسياسة والأمن، من أجل خلق عالم أفضل[٦].

ولقد حذر الرئيس بوش مما وصفه بالوضع الراهن من الظلم وفقدان الأمل في الشرق الأوسط واستقرار الديكتاتورية الزائف والكساد، وقال: إنها لا تؤدي إلا إلى مزيد من البغضاء في منطقة مضطربة، وإلى مزيد من المآسي في العالم الحر... ودعا الحكومات إلى مكافحة الفساد، والتخلي عن عاداتها القديمة، والعمل على حماية حقوق الضمير، وحقوق المرأة، والمشاركة السياسية، وحقوق الأقليات، كما دعا شعوب الشرق الأوسط إلى محاسبة حكوماتها، وجعلها مسئولة أمامها[٧].

وفي هذا الصدد، يمكن القول بأن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هيأت الفرصة المناسبة التي أتاحت لمجموعة المحافظين الجدد الذين يلتفون حول الرئيس بوش الابن تنفيذ مخططاتهم تحت غطاء ما يسمى بالإصلاح السياسي في العالم الإسلامي.

على أن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة يكمن في كيفية الحفاظ على الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي إلى جانب الإصلاحات الديمقراطية، في الوقت الذي يرى فيه الرأي العام الإسلامي أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم للحكومات الاستبدادية والأنظمة الفاسدة في بلادهم، وأن الدعم الأمريكي للحكومات المتسلطة هو الذي أوجد تصوراً بأن الأخطاء في العالم الإسلامي ترتبط مباشرة بهذه الحكومات التابعة أصلاً للولايات المتحدة منذ عقود من الزمن.

أما المحور الأساسي للسياسة الأمريكية إزاء هذه الدول هو أن يكون تأثير الدين محدوداً، وأن يكون هناك دور قوى للنساء في الحياة العامة[٨]، ومؤسسات المجتمع المدني، وإحداث تغيير في منظومة القيم الثقافية والحضارية الإسلامية؛ وبتعبير آخر: تسعى الولايات المتحدة، في ضوء اقتناصها الفرصة السانحة، لإقصاء حضارة حية (الحضارة الإسلامية)، تعد من أعرق الحضارات العالمية، وتهميشها.

وعليه، فثمة مؤشر صريح إلى أن أساس العلاقات الدولية الذي حاولت الولايات المتحدة إرساءه، قام على الاختلاف الحضاري؛ أي على ما يسمى صدام الحضارات وليس على الحوار[٩]. ومن هذا المنطلق تسعى إدارة بوش

إلى نشر النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية والإسلامية، عن طريق الترويج الإعلامي والدعم المالي الذى تقدمه لبعض المؤسسات في المنطقة؛ وهو ما يسمى بثقافة العلمنة والديمقراطية، وتقبل الثقافة الليبرالية والقيم الغربية، هذا من جانب، والضغط الواضح على كثير من أنظمة الحكم في العالم الإسلامي لتهيئتهم لتقبل فكرة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي من جانب آخر.

ولكي تترجم واشنطن رؤيتها الجديدة، مستغلة بذلك هاجس الحكومات في العالم الإسلامي من الغضب الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، طالبت دول الخليج العربي بضرورة خلق أرضية من الحريات لمواجهة نمو التطرف والعنف، وتحجيم الفكر المناهض للولايات المتحدة؛ إذ قالت كوندوليزا رايس: "إن الأوضاع السياسية الجامدة تشكل خطورة كبرى على المصالح الأمريكية وعلى الاقتصاد العالمي، ولابد من الإسراع في الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي"[٢٠].

ولقد سارع معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطبيق شعار الإصلاح السياسي؛ فالبحرين طرحت مشروع الوفاق الوطني، وأقرت الحقوق السياسية والمدنية، بما في ذلك حق التصويت والانتخاب للرجل والمرأة على حد السواء، وقيام مجلس منتخب بصلاحيات تشريعية ورقابية واسعة؛ ووضعت قطر أول دستور ديمقراطي، وأجرت انتخابات بلدية، وهي في طريقها لإجراء أول انتخابات برلمانية، يشارك فيها الرجل والمرأة[٢١]، أما المملكة العربية السعودية، فبالرغم من أن خطابها المعلن تبلور فى اتجاه أن الإصلاحات يجب ألا تفرض من الخارج؛ وذلك لخصوصية كل دولة؛ فإنها تماشت إلى حد ما

والتوجهات الأمريكية؛ لذا خطت خطوات واسعة في المجال الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات البلدية في المملكة[٢٢].

إجمالاً، تسعى الولايات المتحدة لجذب الدول إليها، والرغبة في اتباعها، والإعجاب بقيمها، ومحاكاة نموذجها، واستلهاماً لمستوى الرخاء الاقتصادي والانفتاح، وبتعبير آخر: إنها تحاول أن تضع القواعد، وتجذب الآخرين إليها بالقدر نفسه الذي تحاول به تغييرهم، من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية.

ففي ضوء هذا النهج يقول جوزيف ناي: "إن هذا الجانب من القوة جعل الآخرين يرغبون فيما نرغب فيه، وأن واشنطن تخير الناس بدلا من أن تُكرههم، وهذا هو جوهر ما يسمى بالقوة الرخوة أو اللينة"[٢٣].

ثانيا- تقسيم المسلمين إلى متشددين ومعتدلين:

في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة سعت إدارة بوش لإحداث شرخ في صفوف الشعوب الإسلامية عن طريق تصنيف المسلمين إلى متشددين ومعتدلين، مستغلة بذلك حالة الذعر وهاجس الخوف من الانتقام، تلك الحالة التي ألمت بكثير من الحكومات في العالم الإسلامي. وفي الوقت نفسه تسعى لتعرية الجماعات الأصولية على صعيد شعوبها؛ ومن ثم تكون قد نجحت في بلورة ثقافة الانقسام والخوف لدى الشعوب في العالم الإسلامي، وكرّست مراميها الهادفة إلى إيجاد ما يسمى بالمجتمع الإسلامي العلماني.

ومهما يكن من شيء، فهاتان المجموعتان هما[٢٤]:

مجموعة متشددة: أي متطرفة إرهابية تدعو إلى العنف.

مجموعة معتدلة: أي موالية لأمريكا؛ هي مجموعة علمانية.

وعلى أساس هذا التقسيم تتمحور السياسة الأمريكية العامة في اتجاه القضاء على المتشددين وعزلهم وإضعافهم من ناحية، وتنظيم الفئات المعتدلة من ناحية أخرى. وتركز الدعاية الإعلامية الواسعة على أن المتشددين هم فئة قليلة، لكنها تمتلك تنظيما قويا ومصادر تمويل متعددة وخفية، وعقيدة مواجهة راسخة. وفي مقابل الفئة المتشددة هناك اتجاهات فكرية معتدلة لا تمتلك تنظيما مترابطا، وتشعر أنها معزولة، ولا تمتلك قدرة الدفاع في مواجهة المتشددين، كما أنها تشعر بعدم قدرتها على التأثير العام، وهي تحت تأثير أنظمة سياسية فاسدة، لا تمارس الديمقراطية إلا شكليا.

ووصل الأمريكيون إلى نتيجة مفادها أن الفئات المعتدلة تفتقر إلى الهيكلية والتآلف، وتفتقد حوافز التحرك، وتخشى أحيانا من إعلان مواقفها أو انتقاد الراديكاليين. لذا فقد أوصى كثير ممن يؤثرون في صنع القرار في الولايات المتحدة، بأن تعمل الولايات المتحدة على تقوية العناصر والفئات التي تنحو نحو الاعتدال، وتدعو إلى الإصلاح. وفي هذا الصدد قال دينيس روس: "على الحكومات في الدول الإسلامية أن تتعامل مع الجماعات الإسلامية المعتدلة بدلا من مقاومتها، فيجب أن تضع آلية تساند المصلحين الإسلاميين، وتجعلهم جزءا من النظام"[١٠٥].

أما مارك سيجمان (أستاذ علم النفس بجامعة بنسلفانيا) فقد قال: "يجب أن يتم إقناع المسلمين في العالم بالانخراط في حرب الأفكار والقيم، والهدف من

ذلك هو تغيير الفكرة والصورة النمطية التي يتبناها المسلمون من أن الغـرب مناوئ لمصالحهم، وهو ما يتطلب استراتيـجية ذات شقين:

- شق سلبي، يهدف إلى نزع الشرعية من الأفكار الإرهابية.
- شق إيجابي، يدفع إلى الترويج لرؤية بديلـة لمجتمـع إسـلامي عـادل منصف، يعيش في وئام مع العالم الغربي، ويتقبل قيمه وأفكاره"[١٦].

وقد صنفت الباحثة Cheryl Benard في دراستها "الإسـلام المـدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيـجيات"، الاتجاهـات الإسـلامية، وقسمتها إلى أربعة تيارات؛ هي: الأصـوليون، والتقليـديون، والحـداثيون، والعلمانيون. ودعت إلى إيجاد صراع فكري بين التقليديين والأصوليين؛ أى أنها تنادى بتشجيع الحرب الأهليـة الفكريـة داخـل المجتمعـات العربيـة والإسلامية[١٧].

وتأسيساً على ما تم طرحه، ارتأت الولايات المتحـدة بعـد أحـداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، أن السبيل نحو إيجاد قاعدة واسعة من الأفراد والجماعـات والحركات المعتدلة في العالم الإسلامي تحتاج إلى قوة دفع ومتابعة ومـساندة خارجية؛ لذا فعلى الولايات المتحدة أن تبادر للقيام بذلك، من أجل الأخذ بأيدى هذه التوجهات المعتدلة لتكون قادرة علـى مواجهـة التوجهـات الأصـولية الراديكالية. وفي الوقت نفسه يسعى الأمريكيون لرصد البؤر والمراكز التـي ينطلق منها الراديكاليون وتتبعها، ومعرفة مصادر تأثيرهم الفكري، وأساليبهم ووسائلهم الإعلامية، وأنشطتهم السياسية والاجتماعية.

لذا فقد تمركزت الأنشطة الأمريكية في عدد من مناطق العالم الإسلامي؛ منها: الباكستان وأفغانستان والسعودية ومصر وإندونيسيا والجزائر وتونس والمغرب[١١٨].

ولمواجهة الراديكاليين في العالم الإسلامي، استخدمت الولايات المتحدة عددا من الأدوات التي تتلاءم وتوجهاتهم الجديدة، من أبرزها:

- الأداة النفسية: تمارس الولايات المتحدة أساليب نفسية واجتماعية بهدف سلب الثقة من أوساط الفئات الراديكالية والتجمعات الإسلامية في الاتحادات الشبابية والجامعات والمستشفيات والنوادي الترفيهية والمساجد والمراكز الثقافية، وتشويه سمعة هذه المراكز، هو العمل النفسي والاجتماعي والسياسي، وفضح الشخصيات الراديكالية من خلال الترويج بوصف علاقتهم وسيرتهم ونشأتهم ونمط تربيتهم بالعنف.
- الأداة المالية: تمول الولايات المتحدة الأمريكية محطات تلفزة وبعض الفضائيات، وشبكات راديو إذاعية في كثير من مناطق العالم الإسلامي، بهدف محاصرة الحركات الأصولية في مجتمعاتها، وتشويه سمعتها، والتقليل من أهمية دورها في مواجهة الولايات المتحدة، وهذا ما أثبت مؤخرا، سواء في العراق أو في أفغانستان على سبيل المثال، لا الحصر. وفي الوقت نفسه جمدت الحكومة الأمريكية أرصدة كثير من الجمعيات الإسلامية، تحت ذريعة أنها تعد مصادر تمويل للحركات الأصولية أو على علاقة معها، إضافة إلى ما يقوم به جهاز الاستخبارات الأمريكي من تجنيد عملاء ومرتزقة وتمويلهم للقيام بأعمال تخريبية، وتلصق التهم

بالحركات الأصولية، بهدف ضرب السلم الأهلي، وإحداث حالة من الخوف والذعر. ولقد تقدمت الولايات المتحدة للسعودية بلوائح ضمت جمعيات خيرية متهمة بتمويل الإرهاب، وطالبتها بتجميد أموالها، وبلغ عدد الجمعيات التي خضعت لإجراءات سعودية من هذا القبيل نحو ١٥٠ جمعية خيرية. وتوالي إصدار القوانين في الإمارات والكويت وقطر لمكافحة غسل الأموال، ومعاقبة جمعيات خيرية[١٩]. وفي السياق نفسه تكررت زيارات مسئولين أمريكيين لمنطقة الخليج لمعرفة التقدم الذى أحرزته في إحكام الرقابة المالية على المجتمع المدني عن قرب، والتأكد من أن المال الخليجي لا يذهب إلى بن لادن، وكان من بين هؤلاء وزير الخزانة جون أونيل ومسئولون من الخارجية وآخرون من الكونجرس[٢٠]. وفي هذا السياق أيضاً، قامت الولايات المتحدة بالضغط على الحكومة اللبنانية بتجميد أرصدة حزب الله، بعدما أدرجته ضمن الأحزاب والحركات الراعية للإرهاب، غير أن الحكومة اللبنانية رفضت المطلب الأمريكي، مؤكدة أن حزب الله يمثل المقاومة الشرعية[٢١].

- الأداة الإعلامية: بهدف تغيير الرأي العام في العالم الإسلامي، وتلميع صورتها، استعانت الولايات المتحدة ببعض القنوات الفضائية في العالم الإسلامي، ذات الميول المعتدلة وفق وجهة النظر الأمريكية، كما أنشأت فضائية الحرة وشبكة راديو سوا الأمريكية، وعينت السيد موفق حرب مديرا عربيا عليها[٢٢].

- الأداة العسكرية: مارست الولايات المتحدة سياسة بمنهجية متطرفة في استخدام القوة، وبتعبير آخر: انتقلت من مفهوم الردع والاحتواء إلى تبني

مفهوم العمل الوقائي (الاستباقي)، بوصفه العمود الفقري في استراتيجيتها للأمن القومي، وهذا النهج ترجمته الولايات المتحدة على أرض الواقع في احتلالها العراق عام ٢٠٠٣م. أما استراتيجيتها الأمنية تجاه تنظيم القاعدة والجماعات الأصولية الأخرى، فقد نسق البنتاجون مع جهاز الـ CIA لتشكيل الفرقة (٢٠١) الخاصة برصد زعماء القاعدة وطالبان وزعماء القاعدة (أبي مصعب الزرقاوي ورفاقه) في العراق وقيادات الجماعات الأصولية في أوزبكستان وباكستان وتتبعهم.

ثالثاً- إصلاح التعليم في العالم الإسلامي:

استمراراً في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، بحيث تكون المواجهة في النهاية بين فئتين مسلمتين وليست بين الغرب والمسلمين، اهتمت حكومة بوش بقضية تغيير النظام التعليمي في العالم الإسلام، فعمدت إلى تسليط اهتمامها على المساجد والمدارس الدينية والعامة والجامعات، وعملت على إدخال الأفكار والأسس الفكرية الجديدة إلى هذه المؤسسات ووزارات التربية والتعليم، ووضع شروط قانونية لتنظيم نشاط الأفراد والمراكز الدينية، وهذا ما تم فعلاً، خاصة أن الباكستان قطعت شوطا طويلا في تحجيم دور المدارس الدينية، ومراقبة القائمين عليها.

لقد أدرك بوش أن مستقبل الإسلام السياسي يرسم في النظام التعليمي للعالم الإسلامي، وتستطيع أمريكا أن تدفع بأذهان المسلمين نحو الإسلام المعتدل، من خلال تعاونها الوثيق مع الحكومات.

وفي ضوء ثقافة العولمة سعت استراتيجية الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على بعض الدول، لتفرض على المدارس الدينية والمراكز الإسلامية والجامعات، للحد من التعليم الثوري. فأمريكا تسعى لتهيئة الظروف، وخلق المناخ، لإحداث المواجهة بين الإسلام المعتدل والإسلام الراديكالي، من خلال تغيير المحتوى التعليمي، سواء بطريقة غير مباشرة، أو بالتدخل المباشر في المؤسسات الحكومية للدول الإسلامية.

وتأسيساً على ذلك، مارست الحكومة الأمريكية الضغط على كثير من الدول العربية والإسلامية لتفرض على المدارس الدينية والمحتوى العلمي الذى يدرس فيها، بحيث تخضع لقوانين وزارة التعليم، وللتدقيق في ميول الشخصيات المتنفذة في هذه الوزارات وأفكارها واتجاهاتها، وإخضاع المراكز التعليمية دوماً لإشراف الحكومة ومراقبتها.

وهناك أساليب أخرى اقترحتها إدارة بوش في هذا الشأن؛ هى:

- الرقابة على مؤسسات المجتمع المدني ومراقبة العمل الخيري، وهذا ما تم في دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية[٢٣].
- أن يتقاضى مدراء المراكز الإسلامية ومعلموها وموظفوها رواتبهم من الحكومة.
- قطع العلاقة المالية لهذه المراكز مع المجتمع والمؤسسات والأفراد المجهولين.

- تعمل الحكومة الأمريكية على التنسيق مع وزارات التعليم في الدول الإسلامية، بهدف مراقبة النصوص الدراسية للمدارس الثانوية والجامعات ومتابعتها.

- التركيز على التعليم الإلزامي في إطار الديمقراطية والليبرالية، خاصة في دول آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان والباكستان. وقد أدى الأمريكيون دوراً أساسيا في كتابة النصوص الدراسية الثانوية والجامعية وطباعتها[٢٤].

كما تدخلت الولايات المتحدة في بعض صغائر الأمور؛ مثل تغيير المناهج الدراسية في بعض الدول العربية كالسعودية مثلاً[٢٥]، ففي خطاب للعاهل السعودي في افتتاح الدورة الثانية لأعمال مجلس الشورى السعودي في ٢٠٠٣/٥/١٧ أكد فيه مراجعة الأنظمة والتعليمات، وإحكام الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، وطالب العلماء بنشر قيم التسامح، خاصة في صفوف الشباب لتجنيبهم الأفكار المدمرة التي تبث الغلو والكراهية والدمار – على حد قوله[٢٦].

وفي إطار حملتها المبرمجة لإعادة هيكلة الفلسفة التربوية في المدارس الإسلامية، خصصت الولايات المتحدة اعتمادات مالية للباكستان، قدرت بحوالي مائة مليون دولار، لكي تراجع كتب الثقافة الإسلامية، وإحكام السيطرة على المدارس الدينية، بحيث يعد ملف لكل أستاذ وطالب[٢٧].

كما توجهت السفارة الأمريكية في إحدى العواصم العربية بطلب إلى الحكومة المعنية باتخاذ إجراءات معينة لتقليص جرعة التعليم الديني، وكان في

مقدمتها تقليص ساعات تدريس مواد الثقافة الإسلامية من عشرين ساعة إلى أربع ساعات أسبوعيا، وإعادة النظر في مضمون المناهج التي تدرس، بحيث تخضع للتنقيح والاختصار أيضاً[٣٨].

ولقد شهدت دول عربية وإسلامية عدة – منها مصر – سلسلة من المراجعات لمناهجها التعليمية، في اتجاه تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وقيم الانفتاح على الآخر، خاصة فيما يتعلق بالمرأة، وحرية الأديان والاتجاه السياسي، كما شُكلت لجان لهذا الغرض في دول عدة، منها السعودية[٣٩].

وفي سياق ما تقدم أيضاً، تروج الحكومة الأمريكية لتسويق مفهوم ونظرية جديدة للإسلام ولسيرة المسلمين في ظل العولمة، تسميه "الإسلام المدني" أو "الإسلام المتمدن"، وذلك بالاستعانة بالجامعات الأمريكية، وأساتذة العلوم الإسلامية من الأمريكيين أو المقيمين في أمريكا. ويهدف هذا المفهوم إلى فصل الأبعاد الدينية للإسلام عن الأبعاد السياسية؛ أى أن أمريكا تعد استنباط أحكام العمل السياسي من النصوص والمفاهيم الدينية خطأ لا يتفق مع الأسس الفلسفية للحداثة. ومن ثم، فتعليم الليبرالية، والقيم الديمقراطية، والمجتمع المدني، إلى جانب المفاهيم الإسلامية، يشكل منافسا حقيقيا لفكر الراديكاليين المسلمين.

إجمالاً، لقد ارتأت الولايات المتحدة أن المنطقة العربية والإسلامية يسودها تأثير قوى التطرف، وأن تجفيف منابع تلك القوى يستلزم إشاعة الديمقراطية والقيم الليبرالية بوصفها خطوة مهمة نحو التحرر من الجمود الفكري الذي يسيطر على المنطقة، وهذا يتطلب أيضا إعادة هيكلة البيئة المعرفية والفكرية

والنظام التربوي في المجتمعات العربية والإسلامية، وإحكام القبضة على منابع الكراهية والحقد تجاه الآخر (الأمريكي). لذا، فإن الولايات المتحدة تؤمن بإحداث تغيير جماعي في العالم العربي والإسلامي في الوقت نفسه، وليس في كل دولة على حدة[٣٠].

رابعًا- المساعدات الاقتصادية بوصفها أداة لتحسين سمعة أمريكا في العالم الإسلامي:

لقد أحدثت تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م صدمة داخل الولايات المتحدة، وجعلت الإدارة الأمريكية والشارع الأمريكي يطرحان سؤالا جوهريا: لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟ فأخذت مراكز الأبحاث الأمريكية تقدم تقاريرها للإدارة الأمريكية لمواجهة موجة الكراهية العارمة الآتية من العالم الإسلامي، فأنشأت إذاعة "سوا" وفضائية الحرة من أجل الدعاية لتجميل صورتها[٣١].

كما قُدم تقرير للكونجرس الأمريكي لمعالجة هذه الكراهية، وكان مضمونه كيفية غسل الأدمغة من أجل السلام الأمريكي. كما خصصت حكومة بوش مبلغ ١٢٠ مليون دولار لتمويل وسائل الإعلام، فكشف النقاب مؤخرا عن ارتباط عدد من الصحفيين وبعض الكُتّاب في العالم العربي وفي العراق تحديدا، كتبوا تقارير تُبين أن الجيش الأمريكي أصبح أكثر قدرة على السيطرة على زمام الأمور في الميدان، وقد تمت عملية التمويل من البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية (CIA).

ولمّا رأت الولايات المتحدة أن الحرب على الإرهاب تحتاج إلى إعادة النظر في قضايا القضاء على الفقر؛ إذ المجتمعات الفقيرة تفتقر إلى الحرية

والحقوق السياسية والإنسانية، لذا قدمت الحكومة الأمريكية منحا دراسية للشباب والنساء، وتغطية مالية لعلاج المرضى، وذلك في ضوء المساعدات الإنسانية، كما قامت ببعض الأنشطة الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والإنساني في بعض مناطق العالم العربي وباكستان وأفغانستان والفلبين وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز، وجاءت هذه الجهود في سياق الوقوف في وجه الجماعات الراديكالية الساعية لاستغلال المشاكل الاقتصادية في مواجهة الحكومات الإسلامية الموالية للولايات المتحدة.

فعلى سبيل المثال، بعد حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، أوصت الولايات المتحدة الحكومة الهندية أن تخطو بخطوات جدية لرفع مستوى الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمسلمي الهند مع بقية الفئات الهندية، لئلا تتشكل مجتمعات إسلامية معزولة ومنسية، يكون من السهل انخراطهم في صفوف الجماعات الراديكالية الإسلامية، وأوصت أيضاً بأن يزداد دور الحكومة الهندية في تأمين الحاجات الاقتصادية للشباب المسلم، بهدف إبعادهم عن النشاط الديني السياسي الذي تعده الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها القومية والأمنية.

أما فيما يتعلق بالحالة الباكستانية ومدى إفادتها من المساعدات الأمريكية في إطار الحملة ضد الإرهاب، فقد علقت الولايات المتحدة العقوبات التي كانت قد فرضتها على باكستان، بموجب تعديل (جلين)، عقب التفجيرات النووية التي نفذتها الباكستان عام ١٩٩٨، وأعيدت جدولة ٦٠٠ مليون دولار من الديون الباكستانية لنادي باريس البالغة ١,٦ مليار دولار، وذلك فى خلال استقبال الرئيس الأمريكي للرئيس الباكستاني مشرف في نوفمبر عام ٢٠٠٢م[٣٦].

كما حرصت الإدارة الأمريكية على أن تكون الأولوية في الموازنة الأمريكية للأنشطة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في الدول التي يكثر فيها النشاط الديني السياسي، أو الأفكار الرافضة للقيم الليبرالية الغربية.

وفي هذا الإطار، دعا جوزيف ناي (نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق) إلى تجنيد نخبة داخل المجتمعات العربية والإسلامية تتبنى حملة دعائية بالاعتماد على القوة الناعمة (الإقناع والثقافة والأيديولوجيا الأمريكية)، بهدف جذب الآخرين إلى اتباع الولايات المتحدة الأمريكية[٣٣].

وهذا يعني تبني قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل كسب الشعوب العربية والإسلامية إلى جانب الولايات المتحدة، بعد أن اعترفت بالكره الشديد الذي يواجهها.

كما صدرت دراسات عدة عن معهد بروكينز ضمن مشروع السياسة الأمريكية نحو العالم الإسلامي أكدت تبني النموذج التركي في الإسلام السياسي (الإسلام المدني)، والدعوة إلى حملة علاقات عامة أمريكية لتحسين صورتها في العالم الإسلامي، من خلال طرح مفاهيم القوة الناعمة[٣٤].

وفي المقابل دعا جوزيف ليبرمان إلى التحريض السافر، وحث الولايات المتحدة على أن تبادر بفرض قيمتها السياسية والاقتصادية على البلدان العربية، وشجع الإدارة على استخدام سلاح المساعدات السنوية على سبيل الضغط لتحسين أدائها وسلوكها، وذلك بالإشارة إلى الحالة المصرية بالتحديد[٣٥].

ودعا مارتن إندك إلى أن تلتزم مصر والسعودية بإصلاح نظامهما السياسي والاقتصادي والانفتاح على المعارضة الإسلامية المعتدلة[٣٦]. وهذا ما تم فعلا مؤخرا في مصر، عندما سمحت لجماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥م.

خامساً- التعاون العسكري والتنسيق الأمني مع الدول الإسلامية:

لقد بدأت الولايات المتحدة تكثيف تعاونها العسكري والأمني مع العالم الإسلامي، بعدما أثبتت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أن منظومة الدفاع الأمني التقليدية التي تقوم على وجود قوات برية وقواعد بحرية وجوية، ومنظومة الصواريخ الدفاعية، فشلها في الحيلولة دون تهديد الولايات المتحدة ومنع وقوع الهجوم عليها، وأصبحت هناك حاجة إلى استراتيجية دفاعية وأمنية جديدة، ترتكز على وجود قوات أصغر قادرة على التحرك والانتشار السريع، خاصة في مناطق الصراعات والتهديدات في العالم الإسلامي.

وتنبع أهمية ذلك من أن القوات المسلحة للولايات المتحدة مبنية بصورة تقليدية، لغرض الاستعداد لخوض الحروب النظامية التقليدية؛ وهو ما لا يتوافق مع طبيعة الحرب الجديدة (الحرب على ما يسمى بالإرهاب)، وهي حرب غير تقليدية، تحتاج إلى وسائل وأدوات غير تقليدية للانتصار عليها.

إن دوافع إعادة انتشار القوات الأمريكية في الخارج وتداعياتها تأتي في إطار مبدأ الحرب الاستباقية الذي استنه الرئيس بوش الابن، والذي يتيح للقوات الأمريكية شن هجمات عسكرية استباقية في أية منطقة من العالم ضد ما تعده تهديدا لأمنها القومي ولأمن مواطنيها[٣٧]. كما أنه في سياق هذه

الاستراتيجية ستكون الولايات المتحدة مجبرة على الذهاب إلى المناطق النائية التي تدور فيها الصراعات بسرعة كبيرة، وستكون محتاجة إلى حلفاء جدد في تلك المناطق، وأن تتجنب الاعتماد على حلفائها التقليديين بل يمكن القول: إن واشنطن لا تستطيع إجبارهم على التعاون دوماً مع كل ما يخص مصالحها[٣٨].

وارتكازاً على هذه الرؤية، بدأت المؤسسة العسكرية الأمريكية تعيد هيكلة دور قواتها العسكرية في كثير من المناطق الإسلامية؛ إذ بدأ التركيز على أن يطلع الجندي الأمريكي على اللغات الأجنبية، وأصبحت اللغات العربية والفارسية والأوردية والتركية من اللغات التي يتعلمها الجنود والضباط الأمريكيون[٣٩].

ومن التحولات المهمة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المرونة في العمليات العسكرية، وعدم التبعية لبلد ما؛ فمع بروز المشاكل في العمليات العسكرية عبر السعودية وتركيا، شرعت الولايات المتحدة في التحرك تحركات واسعة، من خلال استخدام قواعدها في الكويت والبحرين وقطر والإمارات وعُمان وباكستان وأفغانستان والعراق وأوزبكستان وكازاخستان، وازداد النشاط العسكري الأمريكي في دول الخليج ودول آسيا الوسطى والقوقاز، والتدخل بشكل مباشر من أجل معرفة الفئات الراديكالية ومواجهتها عسكريا. وفي الإطار نفسه، ازدادت عمليات جمع المعلومات لتشكل أداة دعم أمنية للقوات المسلحة، إضافة إلى وجود أجهزة تنصت إلكترونية فائقة التقدم.

أما في الدول الإسلامية الضعيفة أمنيا، فتعمل الولايات المتحدة بالتعاون مع الجيش الوطني وقوى الأمن والاستطلاع المحلية من أجل تنفيذ العمليات الضرورية، ومثال على ذلك العراق، وأفغانستان، وجنوب الفلبين، واليمن، وعدد من دول الخليج.

كما اهتم الجيش الأمريكي بمعرفة الثقافة والآداب والتاريخ واللغة والخصوصيات المحلية والسياسية والدينية والاجتماعية في كثير من مناطق العالم الإسلامي، ليتمكن من الدفاع عن مصالح بلاده.

ولكي تفوّت الولايات المتحدة الفرصة أمام الجماعات الراديكالية المعارضة للوجود الأمريكي في الأراضي الإسلامية، تعاملت مع كل قضية على حدة، مع مراعاة الظروف القائمة، وتعاونت بشكل وثيق واستراتيجي مع القوات المسلحة المحلية، ونأت بقدر الإمكان عن الظهور العلني في الدول الإسلامية.

كذلك اهتمت الولايات المتحدة ببرامج التعليم العسكري الدولي الذي يفتح المجال للتنسيق بين الأمريكيين والمسلمين وتعريفهم القيم الأمريكية؛ لأن كثيراً من الدول الإسلامية يحمل أفراد القوات العسكرية فيها ميولا دينية، لذلك وجب على الجيش الأمريكي أن يخصص لهذه المنطقة تدريبا موجها عن العلمانية والديمقراطية، إضافة إلى الرقابة المستمرة على القوات المسلحة في البلدان الإسلامية.

وفيما يأتي تسلط الدراسة الضوء على بعض النماذج من التعاون العسكري والأمني، وذلك على سبيل المثال، لا الحصر:

- تشكلت لجنة سعودية – أمريكية لمكافحة الإرهاب، تتكون من مسئولين في الاستخبارات والأمن، وطلب من الأجهزة الحكومية والبنوك السعودية المشاركة في ندوات دولية حول مكافحة الإرهاب وتمويله وغسيل الأموال، كما جمدت أصول المنظمات الخيرية التي ثبت ارتباطها بما يُسمى بالإرهاب[٤٠].

- تعاون كثير من الدول العربية مع الولايات المتحدة على الصعيد الاستخباراتي والمعلوماتي بشأن مكافحة الإرهاب، بل ذهبت دول عربية إلى أبعد من ذلك؛ مثل الكويت التي أعادت تنظيم العمل الخيري تحت ذريعة إبعاده عن أية شبهات، وكي لا يتم استغلاله غطاء لتمويل أنشطة وجماعات يمكن أن تتهم بالإرهاب.

- عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دخل التعاون الأمني بين اليمن والولايات المتحدة طورا جديدا، وصفه رئيس مجلس الشورى اليمني بأنه كامل[٤١]. كما اتخذ كولن باول نموذجا للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، عندما أثنى في تقديمه التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن الإرهاب في عام ٢٠٠١ على عمل اليمن مع الولايات المتحدة من أجل اجتثاث خلايا القاعدة، فأرسلت إليه الولايات المتحدة تأكيد أن اليمن لا تستخدم بوصفها قاعدة للعمليات الإرهابية[٤٢].

- وقدمت اليمن للولايات المتحدة قوائم مطلوبين، فأرسلت إليه الولايات المتحدة خبراء لتدريب الكوادر اليمنية على مكافحة الإرهاب، وتزويد اليمن بمجموعة من المعدات الإلكترونية لمراقبة منافذها الحدودية[٤٣].

كما أبرمت اليمن اتفاقية للتعاون الأمني مع واشنطن، تمحورت حول تعزيز قدرة النظام اليمنى على مكافحة الإرهاب بنفسه، وبسط سيطرته على إقليم الدولة. واستقبل اليمن خبراء أمريكيين لتدريب قواته على أساليب مكافحة الإرهاب، فضلاً عن زيادة حجم المساعدات الاقتصادية لليمن لتصل إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار سنويا[٤٤].

- وارتبط الانفتاح الأمريكي على السودان بانهيار التحالف السياسي بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابى، وهو ما عدته الولايات المتحدة فرصة مناسبة لتفكيك النظام الديني السوداني، كما أعربت السودان عن استعدادها للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وأكدت الولايات المتحدة أنها تلقت من السودان معلومات مهمة تخص النشاط السابق لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة على أراضيه[٤٥].

- وفي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، نظمت الجماهيرية الليبية حملة اعتقالات واسعة لأشخاص اتهموا بالانتماء إلى تنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تدرجها الولايات المتحدة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. وقد تلقت واشنطن هذا الأداء الليبي بأن شطبت ليبيا من قائمة دول محور الشر[٤٦]. كما أكد سيف الإسلام القذافي في حديث له نشر في مجلة الشرق الأوسط في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣م، أن ليبيا ستدخل في اتفاقيات أمنية وعسكرية مع واشنطن[٤٧].

- ووافقت الباكستان على مشاركة الولايات المتحدة في التخلص من القوة المتزايدة لحركة طالبان على أراضيها، وبذلك تخلت عن طالبان تماما،

وألقت بنفسها خاضعة لكل السياسات الأمريكية، طمعاً في رفع الديون عنها وحل مشكلة كشمير. كما كلفت وزارة الدفاع الأمريكية الكوماندوز الأمريكي ليكون على أهبة الاستعداد – في حال خلع الرئيس الباكستاني – بتفكيك القوة النووية الباكستانية[٤٨].

- وفي إطار التنسيق الأمني والعسكري فتحت الأجواءُ البحرية والجوية والأرضية أمام العمليات العسكرية الأمريكية، وقدمت أنواعُ الدعم اللوجستي والاستخباراتي المختلفة لها ضد نظام طالبان، بالرغم من أن وجوده كان يمثل مصلحة استراتيجية لباكستان؛ إذ أسهمت عن طريق جهازها الاستخباراتي "إيزاي" في وصوله إلى الحكم عام ١٩٩٦[٤٩].

- أما الفلبين، فالعلاقات بينها وبين الولايات المتحدة توطدت بشكل كبير في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب؛ إذ سعت مانيلا لتوظيف هذه الحرب للقضاء على جماعة أبو سياف الإسلامية، وقد تحقق لها ما أرادت؛ إذ أمدتها الولايات المتحدة بحوالي ألف جندي أمريكي لتدريب القوات الفلبينية في إطار حربها ضد الجماعات المتمردة[٥٠].

- إذن، تسعى الولايات المتحدة إلى الاعتماد على مختلف الوسائل، بما فيها العسكرية، للتعامل مع المنطقة، في إطار سعيها لإعادة هيكلتها من جديد، من أجل تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بعدما أصبحت مفرخا للإرهاب – حسب رؤية واشنطن – والتطرف وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية وحرية التعبير. فبناءً على هذه الذرائع، تدخلت الولايات المتحدة عسكريا في العراق، تحت زعم إسقاط

النظام الحاكم بزعامة صدام حسين، وإقامة عراق حر ديمقراطي، يكون نموذجا جيدا لبقية دول المنطقة، بل تحاول أمريكا نقل هذا النموذج إلى دول المنطقة في حال فشلت أساليبها؛ كالعقوبات أو الضغوط السياسية والاقتصادية، أو حتى مبادرات الشراكة مع تلك الدول.

ومن الانعكاسات التي ستترتب على إعادة انتشار القوات الأمريكية في مناطق متعددة من العالم الإسلامي، احتواء إيران والعمل على إجهاض مساعيها لتطوير قدراتها النووية السلمية، حتى إن اضطر الأمر إلى الاعتماد على الضغوط العسكرية؛ وهذا ما صرحت به كوندوليزا رايس (مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة)، التي وجهت تهديدا صريحا لإيران باحتمال استخدام مختلف الوسائل لوقف البرنامج النووي الإيراني، ومنع طهران من امتلاك أسلحة نووية، أو حتى مجرد تخصيب اليورانيوم على أراضيها[٢١].

الخاتمة:

كان من نتيجة تهديدات البيئة الخارجية والقوى المضادة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، أن سعت لاكتشاف قواعد عدة للعبتها الدولية، بما يضمن بقاءها على قمة السلم الدولي وتحقيق الهيمنة الكونية، وذلك بالاعتماد على الأسلوب العسكري- الأمني، والاقتصادي، والضغط السياسي.

لكن هذا الضغط الأمريكي الراهن على حكومات العالم الإسلامي لتحقيق الإصلاح السياسي وإعادة هيكلة نظامها التعليمي، وإعادة صياغة الأفكار والقيم لدى جيوشها، والدعم الاقتصادي لاستمالة حكومات وجماعات وأفراد في العالم الإسلامي- يتسم بدرجة عالية من الاستعجال الذي يغذيه قدر عال من الغرور والغطرسة. وإذا نجحت بعض القوى الداخلية (المصطنعة) في العالم الإسلامي في تنفيذ الأجندة الأمريكية المطلوبة، ففي نهاية المطاف لا يمكن تصور أي ضغط خارجي – مهما كانت قوته – قادر على أن يحقق نجاحا حقيقيا في إحداث تحول سياسي ديمقراطي. ومن ثم، فلابد من وجود قوى داخلية فعالة قادرة على المبادرة بالتغيير؛ أى لا يمكن الاستغناء عن العنصر الداخلي في التغيير. لذا، فإنني أعتقد أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر، وإن حققت نجاحا ملموسا مؤقتا في بعض مناطق العالم الإسلامي؛ فإنها تحمل فى طياتها بذور التراجع، بل الفشل في المنظورين المتوسط والبعيد؛ فقد أثبتت التجارب أن المجتمعات التي يُخطط لها من الخارج لا تصل إلى الهدف الذي تنشده، بما في ذلك التحولات الديمقراطية، لأنها لا تنبع من داخل الثقافة الأصيلة للمجتمع والأخلاقيات المتوارثة عبر الأجيال.

الهوامش:

1- Hiro, Dilip, war without end: The riese of Is lamist terrorism and global response, Routledge, London, 2003.

2- Hills, Charless wright, The power Elite, oxford university press, New York, 1956.

3- Rostow, waltw, The Diffusion of power: 1957-1972, Macmillan press, New York, 1972.

4- Doggs, "Gramscis prison Notebook", socialist Revolution", vol. 2, no. 2, 1972, pp. 98-100.

٥- موسوي، سيد حسن، سياسة نشر النفوذ الأمريكي في العالم الإسلامي، **مجلة شئون الأوسط**، العدد ١١٩، ٢٠٠٥، ص١٧٧.

6- Pawel,Colin, No country is Left Behind, **Foreign policy**, Jan/Feb, 2004.

٧- خطاب بوش في بروكسل في ٢١ فبراير ٢٠٠٥، نشرة واشنطن، عدد ٢١، ٢٠٠٥.

٨- العناني، خليل، الشرق الأوسط الكبير، **السياسة الدولية**، **العدد ١٥٦**، ٢٠٠٤، ص١٩٩.

٩- العايد، حسن، مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث سبتمبر (وجهة نظر عربية)، **السياسة الدولية**، **العدد ١٦٠**، ٢٠٠٥، ص٤٠.

١٠- رايس، كونداليزا، تحويل ملامح الشرق الأوسط، **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٣/٨/٩.

١١- عبد الله، عبد الخالق، الولايات المتحدة ومفصلة الأمم في الخليج، **المستقبل العربي**، **العدد ٢٩٩**، ٢٠٠٤، ص٢٥.

١٢- أبو طالب، حسن، الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية، **السياسة الدولية**، **العدد ١٥٦**، ٢٠٠٤، ص١٠٣.

13- Nye, Joseph, Limits of American power, **political science auartely**, vol. **117**, no. **4**, 2002/3.

١٤- موسوى، مرجع سابق، ص١٧٩.

15- Ross, Dennis, The Middle East predicament, **foreign Affairs**, Jan/Feb, 2005, vol. **84**, no.**1**, p. 56.

١٦- البرهان، أحمد، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٨، ٢٠٠٤، ص٤٢.

17- Benard, Cheryl, **Civil Democratic Islam: Partmerm Resources, and strategies**, Rand National security Research Division, 2003, p. 11.

١٨- موسوي، مرجع سابق، ص١٨٠.

19- http.//www.state.gov/r/pa/pubs/fs/5859.htm.

٢٠- الحياة ٢٠٠٤/٣/٥.

٢١- ناصيف، نيقولا، لبنان وأمريكا... خلاف على حزب الله أم على فلسطين، **الوسط**، العدد ٥١٧، ٢٠٠١/٢/٢٤، ص١٦.

٢٢- قناة الجزيرة الفضائية، "برنامج الاتجاه المعاكس"، الأربعاء ٢٠٠٦/٣/٨، الساعة ١١:٤٠ ظهراً حسب توقيت جرينتش.

٢٣- ماهر، ريموند، مجلس التعاون الخليجي: تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، **شئون خليجية**، عدد ٣٨، ٢٠٠٢، ص٤٩.

٢٤- موسوي، مرجع سابق، ص١٨٠.

٢٥- محمد، عبد الله يوسف، الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥، ص١٠.

٢٦- أبو طالب، الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية، مرجع سابق، ص٢٠٤.

٢٧- هويدي، فهمي، في مراجعة للذات، **السفير**، ٢٠٠٤/١/٨.

٢٨- المرجع السابق.

٢٩- تداعيات ١١ سبتمبر على المنطقة: الأمريكيون يطالبون بتعديل المناهج الدينية: www.albayan.co.ae/albayan/2002/04/03/syu/42.htm

٣٠- العناني، الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص١٠٠.

٣١- البرهان، مرجع سابق، ص٤٥.

٣٢- سالم، علاء، الهند والباكستان: التوظيف السياسي لأزمة سبتمبر، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥، ٢٠٠٢، ص١٧٧.

٣٣- البرهان، مرجع سابق، ص٤٥.
٣٤- المرجع السابق، ص٤٦.
٣٥- حافظ، صلاح الدين، ديمقراطية التأديب والتهذيب والإصلاح، **الإصلاح**، ٢٠٠٢/١/٢٣.
36- Indyk, Martin, Back to the Bazar, foreign Affairs, http://www.foreighaffairs.org.
٣٧- أحمد، أحمد سيد، دوافع وتداعيات إعادة انتشار القوات الأمريكية في الخارج، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٨، ٢٠٠٢، ص١٥٨.
٣٨- جرفيس، روبرت، الإمبراطورية الملزمة، **فورن بوليس** (النسخة العربية)، ٢٠٠٣، ص٧٤.
٣٩- موسوي، مرجع سابق، ص١٨٢.
٤٠- أبو طالب، مرجع سابق، ص١٠٣.
٤١- الحياة، ٢٠٠٤/٦/١٧.
42- Annual Terrorism Report, May, 21, 2002, p. 1.
٤٣- التقرير الاستراتيجي العربي، حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢، ص٢٥٤-٢٥٩.
٤٤- ناشر، صادق، مسار جديد للعلاقات اليمنية - الأمريكية، **الخليج**، ٢٠٠٢/١/١٥.
٤٥- الحياة، ٢٠٠١/٩/٢٠.
٤٦- حنفي، خالد، لماذا خرجت ليبيا من محور الشر؟ **ملف الأهرام الاستراتيجي**، عدد٨٨، الأهرام، ٢٠٠٢، ص٤١-٤٢.
٤٧- حنفي، خالد، تحولات السياسة الخارجية الليبية، **السياسة الدولية**، العدد ١٦، ٢٠٠٤، ص١٢٢.
٤٨- لمعي، إكرام، أمريكا و١١ سبتمبر ٢٠٠١، في كتاب، **الإمبراطورية الأمريكية**، ج٣، ط١، لمجموعة من المؤلفين، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٤١.
٤٩- سالم، الهند والباكستان، مرجع سابق، ص١٧٦.
٥٠- أحمد، سيد أحمد، دوافع وتداعيات إعادة انتشار النفوذ الأمريكي، مرجع سابق، ص١٥٨.
٥١- راشد، سامح، إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٨، ٢٠٠٤، ص١٦٣.